المستقبل
AL-MUSTAQBAL
الجمعة 27-02-2009 العدد 3232
14

في ورشة الهيئة المنظمة تحضيراً لإطلاقها

شحادة: مزايدة خدمات الحزمة العريضة خلال أشهر

دعا وزير الاتصالات جبران باسيل إلى الاستفادة القصوى من المباني والبنى التحتية التي تملكها الوزارة، بما يسمح للقطاع الخاص بالاستفادة منها مقابل مردود إضافي لخزينة الدولة، فيما أعلن رئيس مجلس إدارة «الهيئة المنظمة للاتصالات» ومديرها التنفيذي كمال شحادة، أن الهيئة تعكف على إعداد دفتر الشروط لخدمات الترخيص للحزمة العريضة الوطنية، تمهيداً لإطلاق المزايدة الخاصة بها خلال الأشهر القادمة.

وجاءت هذه التصريحات خلال ورشة عمل أقامتها «الهيئة المنظمة للاتصالات»، أمس، في فندق «جفينور. روتانا»، في سياق التحضير لإطلاق خدمات «الحزمة العريضة»، وتناولت توضيح شروط دخول الأملاك العامة واحتياجات المباني الجديدة في هذا الإطار، بحضور المدير العام للاستثمار في وزارة الاتصالات رئيس «أوجيرو» عبد المنعم يوسف، المدير العام للإنشاء والتجهيز ناجي أندراوس، وممثلين لوزارات الداخلية والطاقة والمياه والتنظيم المدني ومجلس الإنماء والإعمار ومؤسسة كهرباء لبنان ونقابة المهندسين وتجار الأبنية.

ودعا باسيل إلى ضرورة الاستفادة القصوى من المباني والبنى التحتية التي تمتلكها وزارة الاتصالات، لا سيما في المناطق النائية، مشيراً إلى أن هذه الوزارة قد تكون الأكثر غنىً بين الوزارات الأخرى بالنظر إلى الأصول والموجودات والشبكات التي تمتلكها.

ولفت باسيل إلى أن الشبكات التي بدأ إنشاؤها ولم تكتمل بعد يجب أن تأخذ في الحسبان تمديدات الاتصالات، لتجنّب الحفريات المتكررة والحدّ من الهدر، فضلاً عن تأمين مردود إضافي لخزينة الدولة مقابل الرسوم التأجيرية التي يمكن أن تجنيها من المستفيدين من الشبكات القائمة، علماً أن الأشغال المدنية تشكل الجزء الأساسي من تكاليف إقامة الشبكات.

واستُهلت الورشة بكلمة ترحيب من عريف المناسبة رئيس «وحدة تقنيات الاتصالات» في الهيئة عماد حبّ الله، الذي أوضح أن هذه الورشة هي ثاني ورشة متخصصة تقيمها الهيئة بعد ورشة تنظيم قطاع البثّ التلفزيوني والإذاعي، مشيراً إلى أن الهيئة تهدف من هذا النشاط إلى شرح وجهة نظرها في هذا الإطار، والاستفادة من ملاحظات المشاركين في الورشة والمهتمين بهذا الملف عموماً.

وقال شحادة إن أهمية هذه الورشة تتجلى في كونها تعكس رؤية «الهيئة المنظمة للاتصالات» في ما يتعلق بتمكين لبنان من إطلاق خدمات «الحزمة العريضة» في أقرب وقت ممكن، وتوصيل الألياف الضوئية إلى المنازل والشركات خلال عامين أو ثلاثة.

وأوضح أن الورشة يتخللها «عرض ومناقشة مشروع مرسوم أعدّته الهيئة المنظمة لتسهيل إجراءات دخول الشركات المرخّص لها إلى الاملاك العامة، لإنشاء الشبكات وفق ما نص عليه قانون الاتصالات. ويحدد مشروع المرسوم المذكور شروط استخدام الأملاك العامة والإجراءات التي تخضع لها طلبات الترخيص بالاستخدام، وتحديد الأسس لتوزيع الأعباء والتعويضات والرسوم. وسوف يُحال هذا المشروع على وزير الاتصالات لاستصداره وفق الأصول عن مجلس الوزراء، فور الانتهاء من عملية الاستشارات».

ولخص شحادة أهمية المشروع في كونه سيسمح للبنان أن يكون لديه سوقاً تنافسيةً للحزمة العريضة، يعمل فيها عدد من شركات تبني شبكات ألياف ضوئية، وتتنافس لتقديم أفضل الخدمات. كما من شأنه تسريع انتشار شبكات الألياف الجديدة جذرياً، فضلاً عن كونه يخفض تكلفة إنشائها، لأن الأعمال المدنية تعادل ٦٠ إلى ٧٠ في المئة من تكلفة بناء هذه الشبكات.

ورأى شحادة أن أهم ما في هذا المشروع أنه يدخل لبنان في عصر «الحزمة العريضة»، ويضعه على الخط السريع للالتحاق بالدول المتطورة.

كما تضمنت الورشة «عرض ومناقشة مشروعَ مرسوم آخر يتعلق بجهوزية المباني الجديدة للارتباط بشبكة خدمات الحزمة العريضة. ويحدّد هذا المشروع احتياجات المبنى الجديد لتحمّل خدمات الحزمة العريضة، ومن المتوقع أن يصدر كملحق لقانون البناء بعد استكمال الاستشارات بشأنه وإحالته على المديرية العامة للتنظيم المدني لاستصداره وفق الأصول المرعية الإجراء».

وبعدما لخّص شحادة أهمية المشروعين، تحدث ممثل وزير الداخلية المدير العام للشؤون البلدية والقروية خليل حجل، فركز على أهمية دور «الهيئة المنظمة للاتصالات» في تطوير قطاع الاتصالات، مشيراً إلى دور البلديات كلاعب أساسي في عملية التنمية والتطوير. وأكد استعداد البلديات واتحاداتها للتعاون مع الهيئة ووزارة الاتصالات.

بدورها، أشارت سمر رمضان باسم المجلس الأعلى للتنظيم المدني، إلى تجاوب المديرية العامة للتنظيم المدني مع ما يتطلبه تطوير قطاع الاتصالات، وإلى استعداد التنظيم المدني لاستصدار المراسيم اللازمة إذا اقتضى الأمر.

ثم عرض عضو مجلس إدارة «الهيئة المنظمة للاتصالات» ورئيس وحدة السوق والمنافسة باتريك عيد «مقدمة ورشة عمل شروط استخدام الأملاك العامة واحتياجات المباني الجديدة لخدمات الاتصالات».

وأوضح أن الهيئة عقدت اجتماعات عدة مع رئاسة مجلس الوزراء والمديرية العامة للتنظيم المدني، حيث اتُّفق على أن تعد الهيئة دراسة تُحدد فيها المواصفات الفنية المطلوبة من أجل تأهيل المباني الجديدة، على أن يُعدّل المرسوم التطبيقي لقانون البناء ورفعه إلى مجلس الوزراء من قبل المديرية العامة للتنظيم المدني لإقراره.

كما تناول خبير العمليات التقنية في الهيئة علي كرشت مشروع مرسوم حق المرور واستخدام المجاري العامة والأملاك العامة، ومن ضمنها المسالك والأعمدة، ومواقع الهوائيات والأملاك العامة ذات الصلة من قبل مقدّمي خدمات الاتصالات المرخّص لهم. وتطرق مهندس الاتصالات في الهيئة رئيف عويدات إلى المواصفات الفنية المطلوبة للأبنية الجديدة.

لقاء موسع لدعم مطالب قطاع الشاحنات في عكار

عكار ـ «المستقبل»

عقد لقاء موسع في قاعة الصديق في العبدة، لدعم مطالب مالكي وأصحاب الشاحنات في الشمال وعكار، شارك فيه عدد من العلماء وخطباء المساجد في عكار والشمال وأصحاب ومالكي الشاحنات والسائقين العاملين عليها.

وناقش اللقاء الواقع المر الذي يواجه هذا القطاع، وشرح أصحاب الشاحنات معاناتهم، خاصة وان نحو الستمائة شاحنة متوقفة بسبب المنافسة وغياب القوانين الناظمة التي تعمل لمصلحة الشاحنات المحلية، واصدر المجتمعون بياناً جاء فيه: «يجد العلماء والأئمة أن من واجبهم الشرعي والوطني الوقوف إلى جانب كل قضية محقة، وهم يعلنون تأييدهم لكل ما يقرره أصحاب الشاحنات ووقوفهم إلى جانبهم ودعمهم ومؤازرتهم حتى انصافهم وتحقيق كافة مطالبهم».

وحدد البيان المطالب ومن بينها: توحيد سعر النقل بين شاحنات لبنان والشاحنات غير اللبنانية، واعتماد تسعيرة للنقل الى خارج لبنان تتماشى مع المصاريف والرسوم المعيشية في لبنان.

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"